



إنشاء أول مجموعة استشارية لزيائن قطاع الإتصالات في البحرين. دوراً فعالاً للمستهلكين في عملية تحرير قطاع الإتصالات

المنامة – ٢٥ فبراير – ٢٠٠٤ . أعلنت هيئة تنظيم الإتصالات (الهيئة) اليوم عن الخطط التي تتعلق بإنشاء أول مجموعة استشارية لزيائن قطاع الإتصالات من نوعها في المملكة بالتزامن مع عملية تحرير قطاع الإتصالات وضمن جهودها لضمان الشفافية والمشاركة الفعالة لكل ما يتعلق بالشركات العاملة في قطاع الإتصالات، والمستهلكين على حد سواء.

سكنون مهمة هذه المجموعة ، التي سيتم إنشائها على أساس مستقل، هي تطوير وعرض التوصيات لهيئة تنظيم الإتصالات فيما يتعلق بأمور المستهلكين ومعايير حماية المستهلك في مسألة الإختيار المسبق للناقل ، والذي يعتبر إحدى التسهيلات الهادفة إلى توفير إختيار أكبر بالنسبة إلى المستخدمين حالما يتم تنفيذ عملية التحرير بالكامل ويتم دخول مشغلون جدد في سوق الإتصالات.

وسوف يكون تعيين أعضاء المجموعة الاستشارية، الذين سيقومون بأداء هذه المهمة أساساً تطوعياً، محدداً من خلال عملية الاستشارة التي لا تزال مستمرة فيما يتعلق بمسألة الإختيار المسبق للناقل ، وكما سيتم إنشاء مجموعات استشارية إضافية في المستقبل للعمل مع هيئة تنظيم الإتصالات وقطاع الإتصالات وذلك في مجالات أخرى مهمة.

هذا وقد أصدرت هيئة تنظيم الإتصالات اليوم ورقة الاستشارة الثانية بنية تلقي الملاحظات من جميع الأطراف المهتمة في قطاع الإتصالات بالإضافة إلى عموم الجمهور وما يتعلق بإنشاء أول مجموعة استشارية لزيائن قطاع الإتصالات أيضاً.

ولقد صرح المدير العام لهيئة تنظيم الإتصالات، السيد أ. أندرياس أفوغاستي، بأن إنشاء مجموعة استشارية لزيائن قطاع الإتصالات هو حدث مهم يمثل بشكل واضح إنجاز الهيئة المتمثل في ضمان حماية المستهلكين بالإضافة إلى تأمين مشاركتهم الفعالة في عملية التحرير. فحالما يتم الإنتهاء من إنشاء المجموعة، ستكون هذه المجموعة نموذجاً للشفافية وسوف تلعب دوراً مهماً في عملية تشكيل السياسات والتشريعات التي تحترم آراء مستخدمي خدمات الإتصالات في البحرين.

وأضاف بأن حواراً مفتوحاً بين كل من قطاع الإتصالات، والهيئة، وعموم الجمهور يضمن أن يكون تحرير قطاع الإتصالات في البحرين بنفس قدر التوقعات المرجوة والمنافع المرتقبة. فنحن نقوم بتشجيع جميع الشركات العاملة في قطاع الإتصالات، وجميع الشركات الأخرى، وعموم الجمهور لتقديم أية تعليقات تتعلق بهذا الموضوع ومواضيع أخرى مهمة لكوننا نسير إلى الأمام باتجاه التحرير الكامل لهذا القطاع وذلك بحلول شهر يوليو ٢٠٠٤.

و ضمناً لمنح الفرصة لجميع الأطراف ذات العلاقة لتقديم ملاحظاتهم، فقد اتخذت الهيئة خطوات في هذا الإتجاه لتنبية المشاركين والجهات الحكومية والمؤسسات وجمعيات حماية المستهلك عن بدء هذه العملية والمدة المحددة لتقديم ملاحظاتهم وآرائهم.

وقد تقرر أن يكون آخر موعد لاستلام الملاحظات هو ١٠ مارس ٢٠٠٤، أما بالنسبة للمحتويات الكاملة لوثيقة الاستشارة حول نظام الإختيار المسبق، ومجموعة المستهلكين الاستشارية فيمكن رؤيتها على موقع هيئة تنظيم الإتصالات على العنوان التالي: www.tra.org.bh

وبناءً على التعليقات التي تم الحصول عليها، فإن هيئة تنظيم الإتصالات تتوقع إصدار مسودة تشريع وذلك بحلول شهر إبريل ٢٠٠٤ الذي من خلاله سيتم إعطاء الفرصة للأطراف المهتمة مرة أخرى ليتم الرد على التعليقات وذلك قبل إقرار التشريع النهائي بخصوص نظام الإختيار المسبق للناقل.

حول هيئة تنظيم الإتصالات:

تأسست هيئة تنظيم الإتصالات ("الهيئة") بموجب المرسوم بقانون رقم (٤٨) بإصدار قانون الإتصالات وهي هيئة مستقلة تشمل واجباتها، من بين أمور أخرى، حماية مصالح المشتركين والمستخدمين وتعزيز المنافسة والفعالية والعدالة بين المشغلين الحاليين والجدد المرخص لهم . يمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات حول الهيئة عبر موقعها على الانترنت: www.tra.org.bh

وتسر الهيئة أن تقدم أوراق مطبوعة من مستند الاستشارة لأولئك الذين لا يمكنهم استخدام الإنترنت.

يمكن الإتصال بالهيئة على تليفون رقم ١٧٥٤٠١٢٠.

تعريف المصطلحات:

نظام الإختيار المسبق للناقل (CPS) - إحدى التسهيلات التي يتم تقديمها إلى الزبائن للسماح لهم بإختيار بعض الأنواع المحددة للمكالمات (مثلاً المكالمات الدولية) ليقوم بأدائها مشغل يتم إختياره مسبقاً (ويكون قد تعاقد مع الزبون) بدون إستخدام أية أرقام إضافية للتحويل أو إتباع أية إجراءات أخرى للقيام بعملية التحويل.